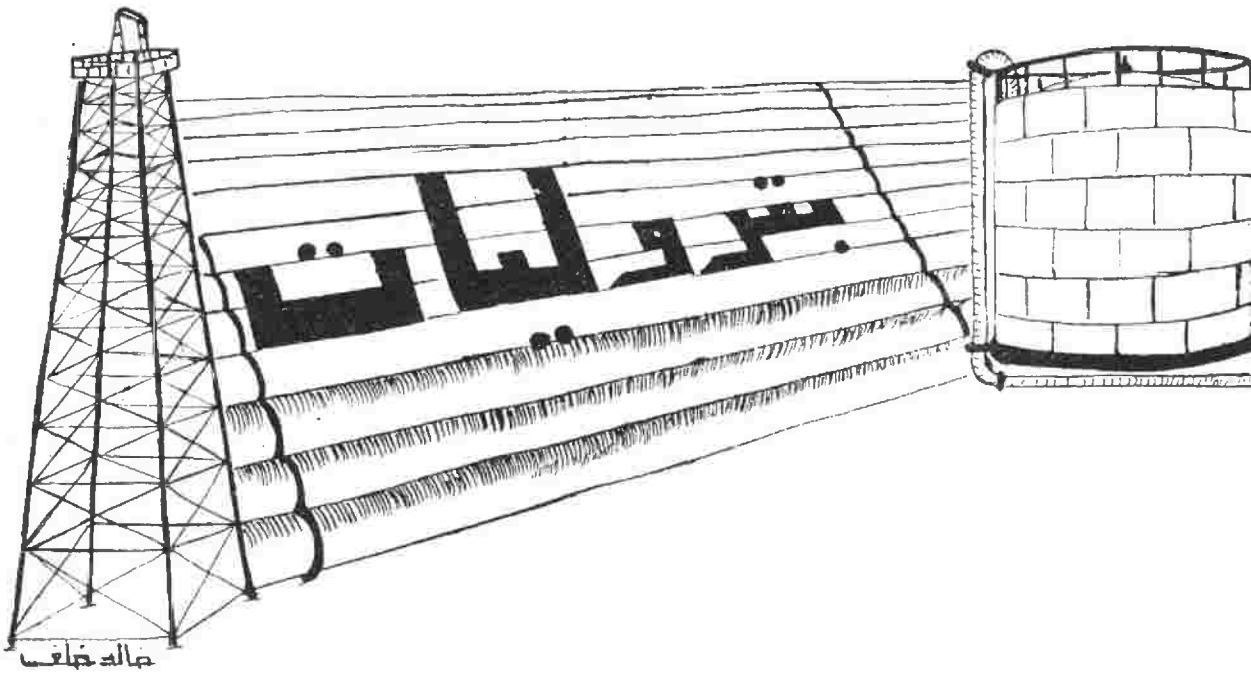

البترول يعيد الحياة إلى الكويت

كتبت جريدة البلاغ الغراء بالعدد رقم ٩١٧٢ الصادر بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٥١ مقالا تحت عنوان « البترول يعيد الحياة إلى الكويت » رأينا أن نطلع القراء على خلاصته ونبدى عليه ما يعن لنا من تعليق .

وخلاصة المقال أنه أشار إلى الزيادة الهائلة فى انتاج الكويت من البترول وعلى الأخص فى الأسابيع الأخيرة من شهر أغسطس الحالى باعتبار أن الكويت بئر عالمى ، وقد كان ذلك سبباً دعى الغرب إلى الاستغناء ولو مؤقتاً عن بترول إيران . وذكرت الجريدة عدد الآبار التى تنتج البترول فى هذا القطر بأنها مائة وتسعة آبار ، تنتج يومياً كمية لا تقل عن « ٦٥٠ » ألف برميل أو بمعنى آخر ١/٢٠ إنتاج الولايات المتحدة . وهذه الزيادة المثيرة التى طرأت على الإنتاج تقدر بـ ٧٥ ٪ من إنتاج هذه الآبار منذ شهر مارس الماضى مما جعلها تنافس انتاج الشركة الانجلو إيرانية قبل حركة التأميم . . وهذا السبب هو الذى قفز بالإنتاج الكويتى إلى المرتبة الرابعة من حيث الانتاج العالمى .

والمهم فى الموضوع أن هذه الأمارة تحتوى على أكبر مخزون من البترول فى باطن الأرض ؛ إذ يقدر بما لا يقل عن (٢٧٥ ر ١٠) مليوناً من البراميل ، أى ١/٤ ما يحويه باطن الأرض فى العالم كله ، إذ لا ينافس هذا المخزون فى باطن أرض الكويت ، سوى المخزون فى باطن أرض الولايات المتحدة ، إذ يقدر بثلاثين مليوناً من البراميل .

ويشير المقال إلى أن سمو الأمير المعظم ، قد أبدى رغبته فى الحصول على نصف الأرباح ، ومعاملته معاملة الملك ابن السعود فيما يحصل عليه من شركة البترول العربية الأمريكية . على أن المقال يذكر بأنه وإن كانت الشركة الكويتية تبدو مستعدة لرفع الحصيلة التى تدفعها للأمير ، إلا أن سموه يبدو متشدداً ، وأغلب الظن أنه يأمل بأن تسوى الأزمة القائمة بين بريطانيا وإيران حتى يظفر بصفقة أحسن . ثم أشار المقال إلى أهمية هذا الزيت بالنسبة للأمارة ، فذكر أنه فى الأسابيع الماضية وقفت عشرات من ناقلات البترول أمام ميناء الأحمدى تنتظر دورها فى الشحن ، وكان أكثر هذه السفن محولة من موانىء إيران حتى فى كل أسبوع يقف عدد لا يقل عن خمسين ناقلة تنتظر دورها لنقل مشحونها من الزيت إلى مصافيه فى البلاد الأوربية .

وأنهى المقال إلى أن سمو الأمير المعظم يتقاضى الآن من الشركة المنتجة للنفط فى بلاده حصيلة قدرها خمسة وستون ألف دولار يومياً .

هذه أهم خلاصة لما جاء فى المقال ، وما بقى منه ، إن هو إلا سرد تاريخى لمراحل انتاج النفط فى الإمارة ، وتعداد لعدد العمال ، وما أقامته الشركة من منشآت خاصة بموظفيها من الأوربيين . كما ذكر المقال عدد العمال من

كل جنس ولون . وعلى أن هناك مآخذ فى المقال ما هى إلا لغو ، نرفع أنفسنا من أن نخوض فيه ، فنحن أدرى بحقيقة بلادنا وأهلها .

ولكن الذى يهمنا قبل أن يفوت المقال كحادثة عادية أن نعلق عليه ببعض ما يعن لنا من أفكار :

١ — فقد ذكر المقال أن سمو الأمير المعظم يتقاضى رسماً يومياً على الإنتاج تبلغ حصيلته خمسة وستون ألف دولار . وهذه الحصيلة اليومية ، هل هى قابلة للزيادة بحسب الزيادة الهائلة المطردة التى تحصل عليها الشركة المنتجة من نفط الكويت ؟ أى هل الزيادة فى الحصيلة تتوازى مع زيادة الإنتاج ؟ وإذا قيست هذه الحصيلة بالكمية المنتجة من النفط فإنها فى الواقع تعد شيئاً لا يذكر بالنسبة لما يواجه البلاد من مشروعات إصلاحية ، واتساع فى كل ميادين الانفاق الأساسية للدولة . ومن البديهيات الاقتصادية أن الحصيلة يزداد تحسنها متى تحسنت كمية الإنتاج وتفرعت أسباب تصريفه . وحال الكويت فى إنتاج البترول تنطبق على هذه البديهية .

٢ — وثمة تساؤل آخر يقفز إلى الذهن وهو أن الشركة المنتجة للنفط أليست لها سياسة إنشائية إصلاحية تقدمها لهذه الأمارة جزاءاً لهذا الخير المتدفق بين أيادى أصحابها ؟ . وهل هى تنوى فى القريب أن تطلع على هذه الأمارة بما يؤيد النوايا الحسنة عند أصحابها ؟ فالمعروف والمشاهد فى كل الشركات المنتجة للنفط فى الشرق الأوسط إنهم يبدون حركة إنشائية نشيطة تشمل كل نواحى الإصلاح فى البلاد التى تعمل فيها ، لا تقل عن نشاطها فى مشروعاتها البترولية إن لم توازيها . ونعنى بهذه الحركة الإنشائية إصلاحا للطرق الخارجية وإعداد مساكن لعمالها ومطاعم صحية ودور علاج . فلا يكفى ما تقوم به من إنشاءات خاصة بخبرائها وموظفيها الفنيين . ويكفى للتدليل على أن الشركة المنتجة للنفط واجب عليها ذلك ، ما نشاهده فى (رأس غارب) فى مصر ، إذ قامت شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية بما ذكرناه بل يزيد كثيراً ، مع أن إنتاج هذه الشركة بالنسبة للانتاج العالمى يساوى ١ ٪ فقط . بينما انتاج الكويت لا يقل عن ١٠ ٪ .

٣ — ومتى فكرت الشركة فى هذه السياسة الإنشائية فإنه يغنينا عن القول ما يتطلبه العامل من رفع مستواه الصحى والاقتصادى والاجتماعى . فكلما صلحت حال العامل زاد انتاجه ، وأقبل على عمله برضى وارتياح ، مؤمناً بأن صاحب العمل يهتم به كل الاهتمام . فهل فعلت الشركة ذلك ، إننا لا نعلم .

٤ — ثم أليس من حق العامل أن يُؤمّن على حياته ضد الأخطار . فتكفل له ولا ولاده من بعده حظاً من حياة ، إن لم تكن سعيدة فهى على الأقل واقية له من شدة ؟ ومعينة له على استقرار عائلى .

إن الدولة تفرض التأمين لأفرادها قانوناً فى كل محيط يعملون فيه ، ما داموا تحت رحمة صاحب عمل ما ، فما بالنا والشركة محيط ضيق تتسع لمثل هذا العمل وتزيد .

إن العامل هو الذخيرة الحية لصاحب العمل يستعين بها على إصلاح حال مشروعاته ، فهل التفتت الشركة إلى إصلاح هذه الآلة الإنسانية وأمنتها من العطب لتسيرها فى يسر ، بعيدة عن المخاطر ؟

وخلاصة القول فقد أوفى إنتاج البترول فى الكويت على ذروته ، وأن الشركة حصلت على أرباح لا شك فى وفرتها ، ولكننا نؤمل أن تحقق الشركة المنتجة آمالنا التى أبديناها مخلصين . وأنا لموقنون بأن عناصر الإصلاح متوافرة لديها بكثرة إذا أرادت . وأن سمو الأمير المعظم محق فى المطالبة بزيادة الحصيلة اليومية ، وسموه بذلك يسعى لخير بلاده ورفاهيتها . سدد الله خطى سموه وحقق على يديه الآمال .

قاسم مشارى الحسن

قمر صناعى !

ينعقد الآن فى لندن المؤتمر الدولى الثانى للعلماء المختصين بالطيران عبر الفضاء إلى الكواكب الأخرى فى المجموعة الشمسية ، ويرأس المؤتمر الدكتور يوجين سانجر الخبير بصناعة الصواريخ فى عهد هتلر .

ويبحث المؤتمر فكرة صنع قمر صغير لوضعه على بعد ٥٠٠ ميل خارج مدار الأرض ، ويكون بمثابة محطة للطيران من الأرض إلى القمر والكواكب الأخرى ولدراسة تأثير الأشعة الكونية فى الإنسان .